

تركيب النداء رؤية جديدة في ضوء نظرية العامل

م.د. مقداد علي مسلم العميدي
المديرية العامة للتربية في محافظة النجف الأشرف
muqdadalameedee@gmail.com

الملخص:

يعدُّ النداء من التراكيب المشكّلة في العربية، فقد تجاذبت فهمه وإعراجه نظريات مختلفة وآراء كثيرة، بيد أنّها -على كثرتها- لم تأت بما يقطع الجدل المثار، ويستأصل الإشكال. ويسعى هذا البحث إلى تقديم رؤية جديدة للموضوع، لا بقصد تكثير الآراء وزيادتها بل بقصد الإسهام في حسم الخلاف في إعراب تركيب النداء، وتقديم الفهم المناسب له. يرى البحث أنّ لأدوات النداء عملاً كعمل الحروف المشبهة بالأفعال؛ للوقوف بها، فتنصب المنادى اسمًا لها، وترفع محل الجملة بعده خبرًا لها.

الكلمات المفتاحية: النداء، المنادى، العامل، إعراب، تركيب، رؤية.

The vocative sentence new vision in light of factor theory

Teacher. Dr. Muqdad Ali Muslim Al-Ameedee
Directorate General of Education in Najaf Governorate

Abstract:

The vocative represents one of the problematic structures in Arabic as its interpretation and understanding have attracted various theories and many opinions. Although there are many theories, they do not settle the bone of contention and erase the dispute.

This research tries to present a new view of the mentioned topic and intends not to abound in opinions. It intends to participate in resolve the issue of parsing of the vocative and provide an appropriate understanding of it.

The research finds that vocative articles function as verb-like particles since these articles attach them. They indicate the vocated nouns as accusative nouns and it they put the rest of the sentence as a predicate indeclinable on the sign of the nominative case.

Key words: the vocative, the vocative, the factor, analysis, syntax, vision.

DOI: <https://doi.org/10.36317/kaj/2023/v1.i58.12612>

Kufa Journal of Arts by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة آداب الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0 الدولي.



المقدمة

بأسماء الله التي ملأت أركان كل شيء، فاستقام بها الوجود، وقد تجلت بحقائقها في صفة الأنام، محمد المصطفى وآله الطيبين الكرام، عليهم أفضل الصلوات وأتمّ السلام. أما بعد فقد تجاذبت تركيب النداء آراء نحوية عدة على وفق نظريات مختلفة؛ حتى بات يمكننا القول: ليس في تحليل هذا التركيب كلمة فصل للنحويين واللغويين قديماً وحديثاً؛ فعلى كل رأي مؤاخذه، ولم يسلم مذهب من الإشكال، وسيتبين ذلك جلياً عندما نعرض لتلك الآراء بالتفصيل في أثناء البحث، وإنّ ما هيئاً لإشكالية النداء وحدّم الجدل فيه، فرادةً في تركيبه توحى للوهلة الأولى بخروجه عن قوانين الإسناد والصياغة النحوية المقررة لغويًا ومنطقيًا. وفي هذا البحث يدلي الباحث بدلوه في حُزمة الدلاء التي تسير تركيب النداء وإعرابه، ويزعم فيه أنّ لأدوات النداء عملاً كعمل الحروف المشبهة بالأفعال، أو قل: إنّها ملحقة بالحرف (إنّ) من جهة مشابهتها إياه في العمل، واقتضائها شروطاً لم تُشترط فيه، ولازم هذا كون المنادى اسماً لأداة النداء، وجملة جواب النداء بعده في محل رفع خبرها. ومن أجل بلوغ هذه النتيجة سيق البحث في ثلاثة مباحث دُوّلت بخاتمة لأهم النتائج، أما المبحث الأول فعرض لنظرية العامل بوصفها النظرية الأدقّ في وصف الوظائف التركيبية، والأنجع لمحاكاة السليقة العربية والنأي بالألسن عن اللحن. وجاء المبحث الثاني مستقصياً أشهر الآراء التي عالجت تركيب النداء وإعرابه، في حين خصّ المبحث الثالث ببيان ما يقترحه الباحث في تحليل التركيب، وبسط القول في مؤيداته وردّ ما يمكن أن يُعترض به عليه.

وقيل مغادرة المقدمة لا بدّ من التنبيه على أمرين:

١. إنّ الرؤية الجديدة لتركيب النداء التي تضمنها البحث هي من بنات فكر الباحث واستنباطه الشخصي، ولم أصادف يوماً طرفاً يماثلها أو يقرب منها، فإذا اتفق أن صادفت أحد ذلك الطرح فمن قبيل وقع الحافر على الحافر.
٢. لا أدعي الكمال لرؤيتي أو العصمة لها من الهنات النظرية أو التحليلية، ولكنني أزعّم أنها خير بديل لإعراب النداء إعراباً مستقيماً دلاليّاً يسهل على شدة النحو، وينأى بالتركيب عن التعقيد والتقدير البعيد.

المبحث الأول

نظرية العامل سليقة العقل لتعويض سليقة اللسان

تمتاز اللغة العربية بخصيصة تغير حركات أواخر كلماتها تبعاً لاختلاف وظائفها النحوية ومواقعها الإعرابية، وهذا التغير مطرد في أغلب البنى التركيبية، وكثيراً ما يجتر أثرًا معنويًا يُنمّي دلالة الجملة أو النص.

ومن هنا برزت الحاجة إلى مرجعية لغوية اجتماعية أو علمية تحكم التغيرات الإعرابية وتصرّفها عن الممارسات الاعتبائية، وقد كانت السليقة اللسانية نعم المرجعية للمجتمع العربي في كلامه قبل أن يُفسدها شيوخ اللحن ومخالطة الأعاجم، ولمّا كلت الألسن عن ضبط الأواخر بما تستحقها من الحركات، انبرى الرعيل الأول من اللغويين لاستنباط معايير عقلية تعصم مراعاتها المتكلم من اللحن، وتعين السامع على فهم مقاصد الكلام، إذ عدّوا الحركات معلولات لعل لفظية ومعنوية، وهو ما عرف فيما بعد بـ(نظرية العامل).

• حفریات النظرية:

في إطار البحث عن الجذور الأولى لمقولة العوامل النحوية يصادفنا النص التأسيسي المروي عن الدّولي (٥٦٩) محاورا الإمام علي عليه السلام (٥٤٠) في شأن النحو، وفيه ما يمكن عدّه إشارة إليها؛ إذ "قال أبو الأسود: فجمعت منه أشياء وعرضتها عليه، فكان من ذلك حروف النصب، فذكرت منها: إن، وأن، وليت، ولعل..."^(١)، فإنّ الجامع بين هذه الأحرف هو إحداث النصب في المبتدأ على وفق مبدأ العمل.

ومما يؤكد الآثار التطبيقية للعامل عند الرعيل الأول من العلماء كثرة الاحتكام إلى العمل النحوي فيما يروى عن عبد الله بن عباس (٥٦٨) من جهود تفسيرية، وحسبنا مثلاً أنّه سُئل عن قوله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقْوَلُ﴾ [ص: ٨٤] لِمَ رُفِعَ (الْحَقُّ) الأول ونُصِبَ الثاني؟ فأجاب بأنّ الكلام على تقدير: "فإنّا الحقُّ وأقول الحقُّ"^(٢)، فلمّا اختلف العامل في اللفظين تباينت حركتاها.

بل لا نغالي إذا ما قلنا إنّ قوانين نظرية العامل كانت راسخة في أذهان العرب الأفحاح وإن لم يدركوا مصطلحاتها فقد برزت تطبيقاتها عبر سليقتهم اللغوية السليمة بعيداً عن مخرجات علم النحو، ودليلنا على ذا فيما حكاه ابن جنبي (٥٣٩٢): "سألت يوماً أبا عبد الله محمد بن العساف العُقيليّ الجوثي التميمي... فقلتُ له: كيف تقول: ضربتُ أخوك؟ فقال: أقول: ضربتُ أخاك. فأدرته على الرفع فأبى، وقال: لا أقول: أخوك أبداً. قلتُ: فكيف تقول: ضربني أخوك؟ فرّفع، فقلتُ: ألسنتُ زعمتُ أنّك لا تقول: أخوك أبداً؟ فقال: أيش هذا؟ اختلفت جهتا الكلام"^(٣)، وكأته أراد القول: اختلف عاملا الإعراب في الجملتين؛ فإنّ تعبير (جهة الكلام) عند هذا العُقيليّ مسالوق في الدلالة لمصطلح العامل عند النحويين.

نعم ما بين أيدينا من المصادر يشهد لسبويه (٥١٨٠) بفضيلة السبق على مستوى التصريح باصطلاحات العامل؛ فقد تكررت في (الكتاب) ألفاظه بما يضيق استقصاؤه وعرضه ههنا، فنكتفي بإيراد ما عتّون به الباب الخاص بتابع المجرور لفظاً في الاستثناء، إذ قال: "هذا باب ما حُمِلَ على موضع العامل في الاسم والاسم لا على ما عمل في الاسم، ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسمٍ مرفوع أو منصوب"^(٤)، هذا فضلاً عن ابتناء أغلب المسائل التي عرض لها على قانون العمل، والاحتكام إليه في تفاصيلها وتصنيفها^(٥).

نخلص مما تقدم إلى أنّ نظرية العامل كانت حاضرة وبقوة منذ بواكير الدرس النحوي العربي، وقد واكبت إرھاصاته الأولى، ومراحلھ القديمة.

• العامل النحوي تقييم وتقويم:

على الرغم من قدمها وأصالتها في النحو العربي لم تسلم نظرية العامل من النقد والازدراء بها والدعوة إلى تخليص المنظومة النحوية منها، ونحن في هذه الفقرة نستعرض مجمل الاعتراضات ثم نناقشها مناقشة موضوعية؛ لعلنا ننتهي إلى نظرة فاحصة فيها، تمكننا من اتخاذ الموقف المناسب تجاهها، وقد أجمالناھا في ثلاثة اعتراضات:

الأول: لا تصح إنابة العمل النحوي بالألفاظ والمعاني؛ لافتقارها إلى الإرادة والوعي، والصحيح أنّ العمل وإحداث الإعراب في أواخر الكلمات من صنع الله ﷻ^(١)، أو من فعل المتكلم نفسه^(٢).

الثاني: نظرية العامل نتاج هجين، استمدت أسسها من المنطق اليوناني الذي يأباه الكلام العربي وأساليبه^(٣).

الثالث: شكلية النظرية وإغفالها للمعاني النحوية، ما أدى بها إلى التعسف والتزام قوالب جامدة^(٤).

إنّ إجابة النظر في الاعتراض الأول تدعونا لتسجيل الآتي:

١. ليس الاعتراض فيه على أصل فكرة العمل، إنما هو على هوية العامل ورفض أن يكون الألفاظ والمعاني.

٢. الخلاف في تحديد العامل جوهره عقائدي، فالظاهرية تقول إنّه الله ﷻ، والاعتزال ينسب العمل إلى المتكلمين، بينما علمانية العلوم لا ترى ضيقاً في كون العوامل ألفاظاً ومعاني.

٣. يمكن التوفيق بين الأقوال المتعددة في حقيقة العامل بأن يعكس كل عامل جهة من جهات النظر، فيقال إنّ نسبة العمل إلى الألفاظ والمعاني بلحاظ نسبة الشيء إلى علته الآلية، كنسبة الكتابة إلى القلم، وإن نُسب إلى المتكلم بلحاظ نسبة الشيء إلى علته الفاعلة بحسب الظاهر، كنسبة الكتابة إلى الكاتب، أما نسبته إلى الله ﷻ بلحاظ نسبة الشيء إلى علته الحقيقية التي مكّنت الفاعل على إيجاده بوساطة الآلة؛ فإنّه ﷻ علة العلل.

ولكنّ الطبيعة التعليمية والتنظيم العقلي يقتضيان تعدد العوامل النحوية لاختلاف الأثر في المعمولات، أعني اختلاف الحركات الإعرابية الناتجة عن العوامل؛ إذ إنّ من الصعب تفسير اختلافها مع القول بوحدة العامل، ما يرجح اعتماد العوامل اللفظية والمعنوية المتعددة.

أما الاعتراض الثاني فنورد عليه الآتي:

١. مرّ بنا في الفقرة السابقة أنّ جذور نظرية العامل ممتدة في أعماق الدرس النحوي العربي القديم ما ينسف فكرة استيرادها من اليونان وغيرهم، الذين لم يطلع العرب على نتائجهم إلا بعد ترجمته في أواخر القرن الثاني للهجرة.

٢. اشتبّه الأمر على جماعة من المعترضين فرموا نظرية العامل بما لا يُعدُّ منها في حقيقته، مستندين به على تأثرها بالمنطق وإغراقها في مسائله، كالتعريفات والحدود التي يجدر عزوها إلى ميدان المصطلح النحوي، والجملة وأقسامها مع أنّها إلى نظرية الإسناد أقرب، وغيرهما^(٥).

٣. لا مندوحة لأي علم مستوي الأصول والفروع من الاستعانة بالأسس المنطقية ومخرجاتها؛ فمن دونها تنتاب مسائل العلوم الفوضى والتعارض وعدم التنظيم، ولا يصل الباحث فيها إلى أحكام كلية ثابتة؛ ومن أجل هذا سُمي المنطق (خادم العلوم)، ووصف بأنه (علم آلي) لا يُدرس لنفسه بل لتستفيد منه العلوم^(١١).

نعم قد مال جماعة من النحويين المتأخرين إلى التشدق بتحكيم المنطق في مناقشة القضايا النحوية، والمبالغة في الاعتماد على الحجج العقلية في مسائل الخلاف والترجيح النحوي، ما حدى بالملتزمين بالمنهج القويم إلى الإنكار عليهم، قال الزجاجي (٥٣٤٠هـ) في تعريف الاسم: "وبعض النحويين قد حدوه حدًا خارجًا عن أوضاع النحو، فقالوا: الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان. وليس هذا من ألفاظ النحويين، ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين، وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين، وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم، لأنَّ غرضهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح..."^(١٢).

وصفوة القول ههنا إنَّ المنطق مفيد لدراسة النحو ولا عيب في الاستفادة منه بالقدر الذي يحفظ للمباحث النحوية كيانها ومنهجها اللغوي، فإذا زاد الاعتماد عليه، وكثرت الاستعانة به، أضرَّ النحو ولا يفيد.

وللإجابة عن الاعتراض الثالث نقول:

١. التعليمية غاية شريفة، بل هي أولى الغايات التي من أجلها وُجد النحو وصُنفت فيه الرسائل والكتب، فمن يتبع البدايات المؤسسة لهذا العلم يستشعر أن الهدف من وراء تأسيسه كان تعلم القواعد التي برعاتها يُصان اللسان العربي عن اللحن في القول، قال الدولي: "دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام فرأيتَه مطرِّقًا مفكرًا، فقلت: فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ فقال: إنِّي سمعت بيلدكم لحنًا فأردت أن أصنع كتابًا في أصول العربية"^(١٣).

٢. لم تغفل نظرية العامل المعنى، بل جعلته صنو اللفظ في العوامل وفي التحليل الاعرابي على وفقها، ويتجلى ذلك فيما ذكره النحاة تعريفًا للعامل أنه "ما به يتقوم المعنى المقتضى"^(١٤) عبر استدعائه للعلامة الإعرابية المنبئة عن المعنى المطلوب.

ولا يفتح في معنوية النظرية جنوح عدد من المتأخرين إلى الاستئثار باللفظ وتغليبه على المعاني، فالموضوعية العملية تستلزم النظر إلى النظرية في أسسها المعرفية لا في تطبيقات خاصة عليها.

وقبل مغادرة هذا المبحث نسرد أهم عاملين يرحج بهما الاعتماد نظرية العامل في التحليل النحوي للغة العربية:

١. الشبوع الذي بلغته النظرية يدرأ ما بها من هنات، ويؤهلها لتكون منهجًا ينتهجه المتكلمون والمعربون، لا أقل في اختيار الحركة الإعرابية المناسبة وتعليل ظهورها، وصولاً إلى ضبط اللغة وتخليصها من اللحن.

٢. لم تُقدِّم جهود المحدثين بديلاً ناجحاً يغنينا عن الاعتماد على العامل النحوي، فلا تعدو محاولاتهم كونها مقاربات نظرية تفتقر إلى الاطراد التطبيقي؛ لقصور في الإجراءات اللغوية العملية، بل حتى على مستوى التنظير اكتنفت جُلَّ المحاولات التعقيد الذي عابه أصحابها على نظرية العامل، وشاروا في تخريج كثير من الشواهد العربية ما دعاهم إلى القول بشذوذها أو التعسف في تأويلها^(١٥).

ولسنا نصادر الإضافات العلمية التي أضافتها محاولات المحدثين إلى حقل المعرفة اللغوية والتحليل النحوي، وإن لم تُعدَّ أنموذجًا تعليميًا يعوض السليقة العربية، بيد أن بعضها قد سبر عددًا من التراكيب، ووقف على أسرار تأليفها، ما يمكن عدّه مستوى عميقًا من الفهم اللغوي، وسانداً للإعراب العالمي.

المبحث الثاني

تداعي الآراء بإزاء إعراب النداء

لم يتفق النحويون على كلمة سواء فصل تجتمع عليها أقوالهم في بيان الوظيفة النحوية لأدوات النداء، وتفسير الحركة الظاهرة في آخر المنادى، بل كانوا وما زالوا مختلفين وإن نالت بعض أقوالهم حظًا من الشيوخ لم يتهيأ للأقوال الأخرى.

ونحن في هذا المبحث نسعى لإحصاء الآراء التي عالجت إعراب النداء، واستعراضها باختصار غير مخل بفهمها واستيضاحها؛ لعلنا نستفيد من بعضها في المبحث الآتي عند التأسيس لرويتنا الجديد، وأبرز هذه الآراء خمسة عشر رأيًا:

الرأي الأول:

محلّ المنادى النصب، والعامل فيه فعلٌ واجب الإضمار بعد حرف النداء، قال سيبويه: "ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك: (يا عبد الله) والنداء كله... حذفوا الفعل؛ لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه قال: (يا أريد عبد الله). فحذف (أريد) وصارت (يا) بدلاً منها، لأنك إذا قلت: (يا فلان) علم أنك تريده"^(١٦)، وعليه فإنّ المنادى منصوب؛ لكونه مفعولاً به في الأصل، وإنما يُضْمُ المفرد المعرفة والنكرة المقصودة بناءً حملاً على بناء (قبل) و(بعد) إذا قُطعا من الإضافة لفظاً لا معنى^(١٧).

الرأي الثاني:

محلّ المنادى النصب، والعامل فيه فعل واجب الإضمار وقد جيء بحرف النداء ليقوم مقامه ويغني عن ذكره، إذ حمل المبرد (٥٢٨٥هـ) انتصاب المنادى: "على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: (يا عبد الله)؛ لأنّ (يا) بدل من قولك: (أدعو عبد الله، وأريد)...فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك"^(١٨) وعلى الرغم من اقتراب هذا الرأي من سابقه ثمة فارق مهم بينهما يكشف عنه التقدير في كلّ منهما، فإنّ الرأي الأول يُبقي على (يا) محافظاً بذلك على إنشائية التركيب في المستوى التقديري العميق، بينما يحيل التوجيه ههنا إلى تقدير لا وجود لـ(يا) فيه ما يعني تحول الخطاب المقدر إلى أسلوب الإخبار، وقد أجاب بعض النحويين عن هذه المفارقة الأسلوبية بأنّ النداء في حقيقته محتمل للإخبار؛ فقولك: (يا عبد الله) يتضمن إخبارًا بدعوتك له^(١٩)، أو أنّ (أدعو) المقدر مقصود به الإنشاء مثل (بعث)، و(أقسمت)^(٢٠).

الرأي الثالث:

محلّ المنادى النصب والعامل فيه حروف النداء نفسها؛ لقوتها وشدة شبهها بالفعل، قال ابن جني: "فلما قويت (يا) في نفسها وأوغلت في شبه الفعل تولّت بنفسها العمل...لأنك إذا قلت: يا عبد الله تمّ الكلام بها وبمنصوب بعدها فوجب أن تكون هي كأنها الفعل المستقلّ بفاعله والمنصوب هو المفعول بعدها"^(٢١)، ورُدَّ عليه بأنّ "العرب لم تُقدّر أحرف النداء عوضاً من

(أدعو) أو (أنادي) لإجازتهم حذفها^(٢٢) التزاماً بقاعدة تكاد تكون شائعة عند النحويين المتأخرين هي أنّ (العرض لا يُحذف).

الرأي الرابع:

محلُّ المنادى النصب والعامل فيه أداة النداء بوصفها أسم فعلٍ بمعنى (أدعو)، وعليه فلا حاجة إلى تقدير عامل فعلي، جاء في (شرح الرضي على الكافية): "وقال أبو علي [الفارسي] في بعض كلامه: إنّ (يا) وأخواته أسماء أفعال، ومُنْعُ بَأَنَّ أسماء الأفعال لا تكون على أقل من حرفين والهمزة من أدوات النداء، ويمكن أن يقال: خالف أخواتها لكثرة استعمال النداء... وقيل: لو كان اسم فعل لَتَمَّ من دون المنادى لكونه جملة، والجواب أنّه قد يعرض للجملة، لا تستقل كلاماً إلا بوجوده، كالجملية القسمية والشرطية، والنداء لا بد له من منادى^(٢٣) غير أنّ هذا الرأي لم يلقَ قبولاً من لدن أغلب النحويين الخالفين ولم يعتدوه رأياً سديداً في كتبهم ومقالاتهم.

الرأي الخامس:

محلُّ المنادى النصب والعامل فيه أداة النداء بوصفها فعلاً أو بمنزلة الفعل، قال الجرجاني (٥٤٧١هـ): "قولك: (يا زيد) بمنزلة قولك: (رمى زيد)، في أنّه فعل في المعنى، ولذلك جاز أن يدخل على الحرف نحو: (يا لزيد) كما يدخل في (نصحتك) و(نصحت لك)، ولولا كونه بمنزلة الفعل لم يدخل على الحرف، لأنّ الحرف لا يعمل في الحرف"^(٢٤)، ولا تظنّ من تمثيله للنداء ب(يا زيد) أنّه لا يقول بأصالة نصب المنادى؛ إذ يجيبك بقوله: "وينبغي أن تعلم أنّ الاسم الواقع بعد (يا) لا حظّ له في انتلاف الكلام في الأصل، لأن المنادى مفعول، ألا ترى أنك تنصبه في قولك: (يا عبد الله) و(يا رجلاً)"^(٢٥).

ونقل السيوطي (٥٩١١هـ) قول بعض النحويين ممن حمل أدوات النداء "على أنّها أفعال، وردّ بأنه كان يلزم اتصال الضمير معها كما يتصل بسائر العوامل، وقد قالوا: (أيا إياك) منفصلاً، ولم يقولوا: (أياك)"^(٢٦)، ولا أدري كيف يكون اتصال الضمانر دليلاً على الفعلية وهو غير مختص بها؟! فالضمير الكاف - مثلاً - يتصل بالاسم (كتاب)، والحرف (من)، كما يتصل بالفعل (زار)، فيقال: (كتابك) و(منك) و(زارك).

الرأي السادس:

محلُّ المنادى النصب والعامل فيه هو قصد إنشاء النداء، إذ ورد في (همع الهوامع): "وذهب بعضهم إلى أنّ الناصب [للمنادى] معنوي وهو: القصد. وردّ بأنه لم يُعهد في عوامل النصب"^(٢٧)، ولم يُفصّل في حيثياته وتوجيهاته لأشكال المنادى وصور النداء المختلفة.

الرأي السابع:

محلُّ المنادى الرفع إعراباً؛ من دون عاملٍ رافع له، بل لدفع الاشتباه بغيره، "قال الكسائي: المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية، ولا يعني أن التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبدأ، بل المراد به أنّه لم يكن فيه سبب البناء حتى يُبنى فلا بدّ فيه من الاعراب، ثم إنّ لو جررناه لشابه المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذف الياء، ولو فتحناه لشابه غير المنصرف، فرفعناه ولم ننونه، ليكون فرقاً بينه وبين ما رفع بعامل رافع... وإنّما نصب المنادى المضاف لطوله، ولأنّ المنصوبات في كلام العرب أكثر، فهو عنده، مرفوع أو منصوب بلا عامل"^(٢٨)، ومما يُسجّل على هذا الرأي عدم تفسيره النصب في النكرة غير المقصودة في حين رُفعت المقصودة مع أنّهما متساويتان في طول الكلام.

الرأي الثامن:

الأصل في المنادى الإطلاق بالألف، ثم حُذفت لكثرة الاستعمال وبُني كبناء (قبل) و(بعد)، "قال الفراء: أصل (يا زيد): (يا زيدا)؛ ليكون المنادى بين الصوتين، ثم اكتفى بـ(يا)، ونُوي الألف فصار كالغايات فبُني على الضم، وفتح المضاف لوقوف المضاف إليه موقع الألف في (يا زيدا)، فحركته عنده، ليست نصباً"^(٢٩)، بيد أنه لم يعرض لنصب الشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة ولماذا حُذفت ألف الإطلاق منهما.

الرأي التاسع:

المنادى المعرفة غير المضاف مرفوع بلا تنوين من دون التعرض للرافع، وما سواه منصوب من دون التعرض للناصب، وأول من تبنى هذا الرأي ابن مضاء القرطبي(٥٩٢هـ) في كتابه (الرد على النحاة)؛ إذ دعا إلى إلغاء العلل الثواني والثالث، واعترض على تقدير النحويين للعوامل^(٣٠)، ومنه استمد بعض المحدثين رأيه، ولا سيما من كان من دعاة التبشير والنحو المنهجي، إذ يقول أحدهم: "والمسألة أيسر من كل ما ذهب إليه النحاة ولا تحتمل كل هذا الخلاف، ولا تضطرنا إلى أن نوقع تلاميذنا الناشئين في الحرج، ونبلبل أفكارهم بما لا يفيدهم، ويكفي أن يعرف التلاميذ أن الاسم الواقع بعد حرف النداء:

- أ. إذا مضافاً نُصب...
- ب. إذا كان شبيهاً بالمضاف نُصب...
- ت. إذا كان نكرة غير مقصودة نُصب...
- ث. إذا كان معرفة غير مضاف رُفِع من غير تنوين..."^(٣١)

إنَّ هذا الرأي - وإن كان نافعاً في تعليم الناشئة وغير ذوي الاختصاص - لا يقدم تفسيراً نظرياً لحدوث حركة المنادى، ولا يتبنى تحليلاً مقتعاً لتركيب النداء ينسجم مع قوانين تأليف الكلام العربي.

الرأي العاشر:

تركيب النداء شبه جملة مكتفية بنفسها نحوياً ودلالياً، والفتحة في آخر المنادى ليست نصباً، بل هي في الأصل صوت ألف مماله كالتي في «يا حَسْرَتِي» [الزمر: ٥٦] "تلقوه كأنه فتحة النصب الممدودة على الوقف بغير تنوين، نحو: (يا عجباً)، وظنوا أنها في الوصل: (يا عجباً)، ولم تقع كذلك في الوصل أبداً؛ لكونها إما أن يُلْفَظَ بها على حداثتها، فكانت في الوقف، أو تُضَافُ إلى كلمة غيرها، نحو: (يا عبد الله)، إلا أنه أخيراً أصبح النداء وما يشاكله، نصباً حقيقياً في شعور الناطقين ففاسوا عليه"^(٣٢)، ومع ما في هذا الرأي من تعسف في الافتراضات التي لا برهان عليها، فإنه لا يبدي موقفاً تجاه المنادى المضموم، فلا يمكن عدُّه تفسيراً تاماً لإعراب المنادى.

الرأي الحادي عشر:

الأصل في المنادى النصب ولكن لا بعامل عمل فيه بل لأنَّ الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة في العربية يُكسَعُ بها كلُّ لفظ سلم من الإسناد والإضافة، ثمَّ إنَّه "متى أُريد بالمنادى المنون معين ضُمَّ آخره فراراً من شبه الإضافة إلى ضمير المتكلم"^(٣٣) أي الياء؛ إذ يجوز حذفها مع المنادى والاكتفاء عنها بكسرة أو فتحة^(٣٤).

أقول: إنَّ هذا الرأي يستند إلى نظرية إعرابية تتجانس نظرية العامل، فلا يجدر بنا مناقشته ما لم نناقش مستنده النظرية، وهو ما لسنا بصدد هنا؛ لأنَّ مجرى البحث في إطار تجليات العمل

النحوي، بيد أننا أوردنا الرأي وما شاكله استيفاءً لأكثر عدد من الآراء التي عالجت إعراب المنادى.

الرأي الثاني عشر:

محلُّ المنادى الرفع؛ حملًا على عُمَد الكلام؛ "لأنه يستقل به مع أداة النداء كلام تام يؤدي معنى طلب إقبال المخاطب... أما المنادى (المضاف) و(الشبيه بالمضاف) و(النكرة غير المقصودة) فقد ترك فيه الرفع؛ لأنَّ الكلام قد طال في المضاف بالمضاف إليه، وفي الشبيه بالمضاف بما اتصل به من مفعول، وفي النكرة بالتونين، فجنحوا إلى النصب لأنه أخف" (٣٥)، ولنا على هذا الكلام مأخذ عدة قد يتبين بعضها في المبحث الآتي، وحسبنا هنا أن نسجل اعتراضنا على كون المنادى عمدة وهو - بحسب هذا الرأي - ليس طرفًا في نسبة إسنادية.

الرأي الثالث عشر:

المنادى المضموم بغير تنوين يمثل نمطًا قديمًا للنداء في العربية، أما المنادى المنصوب فيمثل نمطًا متأخرًا نسبيًا عن النمط الأول (٣٦)، ويُعدُّ الدكتور غالب المطلبي عزَّاب هذا الرأي ومصدره؛ لتعزيز نظرية الإعراب وتدعيمها بتفسيرات فيولوجية تقويها وتزيد الانسجام في أحكامها (٣٧)، غير أنه يُقرُّ بأنَّ "الأمثلة التي وردت في سياقات النداء في نقوش اللهجات البائدة كانت قليلة، مما لا يدع مجالًا لتتبع المنحى التطوري الذي خضعت له، أو بيان التطورات التي حصلت، أو تحديد تأريخها" (٣٨)، ما يضع رأيه عرضةً للتشكيك وعدم الاطمئنان إليه ما دام يفتقد إلى الدليل الواقعي، والأمثلة اللغوية الماثلة.

الرأي الرابع عشر:

النداء من التراكيب التحويلية (٣٩) وهو في بنيته العميقة (٤٠) تركيب فعلي "وأنَّ أداة النداء قد حلَّت محل المركب الفعلي (أنادي)، ويكون المنادى من ثمة منصوبًا على المفعولية" (٤١) ولا أرغب في المضي أكثر في بيان هذا الرأي وتفصيله؛ إذ لا يعدو كونه اجترارًا لآراء النحاة القدامى، وإسقاطات مصطلحية على أقوالهم مع بقاء الأسس والمباني نفسها، فمصطلح (البنية العميقة) يساوق (التقدير)، و(المركب الفعلي) يساوق (الفعل)...

الرأي الخامس عشر:

وهو ما يراه التداوليون ومنهم الدكتور أحمد المتوكل، يقول: "إن الحالة الإعرابية التي يأخذها المكون المنادى هي النصب، سواء تحقق النصب سطحًا أم لم يتحقق... لا بمقتضى تقدير فعل ناصب له، بل بمقتضى وظيفته التداولية نفسها طبقًا للمبدأ العام المعتمد في إسناد الحالات الإعرابية حسب النحو الوظيفي" (٤٢) ثم يزيد من البيان مردفًا: "فالمكون الندائي باعتباره مكونًا خارجيًا لا يحمل وظيفة دلالية ولا وظيفة تركيبية تحدد إعرابه، فيأخذ بالتالي حالته الإعرابية النصب بمقتضى وظيفته التداولية نفسها" (٤٣)، أي إنَّ المنادى قد استحق النصب بعهده وظيفته خارجية مسندة إلى كائن في مقام معين، ولم يستحق غيره؛ إذ لا يشكل موضوعًا من موضوعات المحمول فتكون له وظيفة دلالية، ولا يتموقع فاعلاً أو مفعولًا فتكون له وظيفة تركيبية، بل هو مكون خارج عن الواقعة التي يُبنى عنها الخطاب.

والذي يظهر أنَّ الفهم التداولي يتوافق في جوهره مع الفهم النحوي القديم للنداء ما خلا تحديد عامل المنادى، فإنهما يفترقان فيه؛ لا اعتراض التداوليين على تقدير العوامل اللفظية. هذه صفة آراء اللغويين في تركيب النداء وإعراب المنادى وما سواها - بحسب اطلاعي - فرغ منها ومحمول عليها، وهي على كثرتها لم يسلم أحدها من التعسف أو التناقض أو لا أقل

التقدير المتكلف، ولسنا في هذا البحث بصدد مناقشة كل رأي، والرد عليه مفصلاً بقدر ما يعيننا أن نقترح بديلاً إعرابياً نزع نجاجته نظرياً وفي التيسير على المتعلمين.

المبحث الثالث

الرأي السادس عشر

بعدما استعرضنا في المبحث السابق خمسة عشر رأياً في أسلوب النداء وإعراب أجزائه، آن الأوان لأن يدلي البحث بما يراه نافعاً في إعراب التركيب وفهمه، ونزجي الكلام في هذا المبحث في ثلاث جهات:

أولاً: بيان الرأي:

تنطوي رؤيتنا على نظر جديد يؤسس لعملٍ في أدوات النداء مثل عمل الحروف المشبهة بالأفعال (إنَّ وأخواتها)، أعني أنَّها تعمل في الجملة الاسمية الداخلة عليها فتتصب الأول وترفع الثاني، وأنَّ الأول هو المنادى بعدها، وأنَّ الجملة التالية له التي عدَّها النحاة جملة استئنافية، في محل رفع خبر لأداة النداء.

ويُبنى المنادى في محلِّ نصب إذا كان معرفة غير مضافة أو نكرة تعرفت بالنداء؛ وذلك لشبه تركيبه مع حرف النداء مثلما تركيب اسم (لا) النافية للجنس معها، ففي كلا الموضعين لا يجوز الفصل بين الأداة وممولها، ولا الإضافة في الاسم ولا التنوين، وهذا ما يفسر بقاء الاسم المضاف والشبيه به على النصب بعد (يا) و(لا) على السواء؛ إذ إنَّ كلا منهما بحكم المركب والمركب لا يُركَّب، أما الاسم النكرة غير المقصودة فلم يُبنى لضعف تأثره المعنوي بأداة النداء؛ لأنَّه لم يُكسبه دخولها عليه تعريفاً أو تعييناً.

وأختيرت للبناء الضمة؛ لكي يفترق المنادى بها المبني عن المنادى المعرب، ولا يشتهه بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم التي يجوز تعويضها بكسرة.

ولمَّا كان حذف أداة النداء لا يؤثر في وظيفتها المقامية، وغايتها الإبلاغية، جرَّ ذلك إلى ثبوت عملها مذكورة ومحذوفة، وهذا مما إنمازت به هذه الأدوات عن (إنَّ وأخواتها) التي لحقت بها وحُملت عليها.

ومما تقدم تعلم أنَّ الأداة والمنادى – بحسب ما نراه - لا يؤلفان جملة بمفردهما، بل لا بد من جملة صغرى إن لم تكن مصرحاً بها تُقدَّر بعدهما على وفق ما يقتضيه المقام؛ ليتِمَّ التركيب وتتحقَّق الفائدة منه.

ومحمول على إعراب تركيب النداء تراكييب الاستغاثة والتعجب بالنداء والندبة، مع فوارق بسيرة، فقد يجز المستغاث والمتعجب منه لفظاً بلام زائدة، وقد يلحق المنسوب ألف للندبة وهاء للسكت، فلا يؤثر ذلك في محل إعرابهم، ويُقدَّر الخبر في الثلاثة مفرداً لا جملة، كما هو موضح بالأمثلة الإعرابية الآتية:

(١) يا عبد الله أخوك حاضر.	
يا	حرف نداء مبني على السكون.
عبد	اسم (يا) منصوب وهو مضاف.
الله	مضاف إليه مجرور.
أخوك حاضر	جملة اسمية في محل رفع خبر (يا).

(٢) زيدُ الزم العلماء.	
زيد	اسم (يا) المقدر مبني على الضم في محل نصب.
الزم العلماء	جملة فعلية في محل رفع خبر (يا) المقدر.

(٣) يا رجل.	
يا	حرف نداء مبني على السكون.
رجل	اسم (يا) مبني على الضم في محل نصب. وخبرها محذوف تقديره: (أناديك).

(٤) يا لمحمد للظالمين!	
يا	حرف استغاثة مبني على السكون.
اللام	حرف جر زائد للتوكيد.
محمد	اسم (يا) مجرور لفظاً منصوب محلاً.
للظالمين	شبه جملة متعلقة بمحذوف هو خبر (يا) والتقدير: مستغاث للظالمين.
(٥) يا لغزارة المطر!	
يا	حرف تعجب مبني على السكون.
اللام	حرف جر زائد للتوكيد.
غزارة	اسم (يا) مجرور لفظاً منصوب محلاً، وهو مضاف.
المطر	مضاف إليه مجرور. وخبر (يا) محذوف تقديره: عجيبة.
(٦) وا حسيناه!	
وا	حرف ندبة مبني على السكون.
حسين	اسم (يا) مبني على الضم المقدر في محل نصب.
الألف	حرف للندبة لا محل له.
الهاء	حرف للسكت لا محل له. وخبر (وا) محذوف تقديره: مندوب.

ثانيًا: موانع الأخذ بالرأي:

هنا أحشد الموانع والاعتراضات التي أتوقع إثارتها على رؤيتنا الجديدة، وأسعى للإجابة عنها ونقضها بالأدلة والتوجيهات المقنعة، وقد أجمعتها في خمسة موانع:

المانع الأول:

إذا كانت أداة النداء - بزعمكم - حرقًا ناسخًا، داخلًا على المبتدأ والخبر، فلم كان رفعه لا يحيل إلى جملة اسمية مستقيمة المعنى، فإننا لو قلنا في (يا عبد الله الزم العلماء) بعد رفع الأداة: (عبد الله الزم العلماء) اختل التركيب وفسد المعنى؛ لعدم اتحاد المبتدأ وما يعود عليه من جهة الحضور والغيبة.

نقضه:

نعم يجوز تجريد الجملة من (يا) ولكن ينبغي المحافظة على الإحالة القبلية للمبتدأ، فإنَّ (عبد الله) في المثال -مع كونه اسمًا ظاهرًا- دلَّ على مخاطب مع أداة النداء، ولا تصدر هذه الدلالة عنه من دونها، وعليه لا بد من تقديره بضمير مخاطب بعد رفع الأداة، أي نقول: (أنتَ الزم العلماء)، فتتحذ الإحالة إلى المخاطب في المبتدأ والضمير الرابط في الخبر.

المانع الثاني:

المنادى مع الأداة كلام تام، قال ابن الخشاب (٥٦٧هـ): "إنَّ الحرف لا يستقل به مع الاسم كلام تام إلا في النداء، نحو قولك: (يا زيد)" (٤٤)، فلا حاجة بهما إلى جملة لكي تتم الفائدة كما تزعمون.

نقضه:

١. لم تتفق كلمة النحويين على كفاية المنادى والأداة في إنتاج كلام تام، فقد مرَّ بنا أنَّ منهم من ذهب إلى تقدير فعل (أدعو أو أنادي)؛ لصيرورة التركيب جملة فعلية، في حين لم يرتض من أبي التقدير من المحدثين جملة نحو: (يا زيد).
٢. تمام الكلام ملزوم بتمام فائدة التركيب، وقولنا: (يا زيد) لا يفيد المخاطب تمام مقصود الخطاب، بديل كثرة سؤاله لمن يناديه: (ماذا تريد؟).
٣. في اطراد اشتمال الجملة بعد الاسم المنادى على ضميره، دلالة على شدة تعلقها به، وحاجته إليها لإفادة معنى تام.

المانع الثالث:

النداء أسلوب خطابي وإن كثر دورانه في الكلام فإنه "ليس مقصودًا بالذات، بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي إلى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له" (٤٥)، فكيف جعلتم من المنادى عمدة في الكلام بوصفه مسندًا إليه؟

نقضه:

١. إنَّ قياس المنادى بالعمدة ليس بدعًا من لدنا، بل صرَّح به النحويون قديمًا، فهذا سيبويه ينقل عن شيخه الفراهيدي (٥١٧٥هـ) قوله: "فلمَّا اطَّرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل" (٤٦)، يعني المبتدأ والفاعل العمدتين.
٢. لا تلازم بين القصد بالذات والإعراب الذي يستحقه بحسب الموقع الإعرابي، فخذ مثلًا ضمير الشأن الذي أجمع النحاة على أن لا غرض منه سوى إفادة التنبيه على أهمية ما بعده (٤٧)، إلا أنهم قد أثبتوا له محلًا إعرابيًا مأخوذًا فيه انتلافه مع ما نبّه عليه، ففي قوله تعالى:

﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] أعربوا (هو) مبتدأ، وجملة (الله أحد) -التي نَبَّه على خطرهما- خبراً له^(٤٨).

المانع الرابع:

كيف يكون لجملة جواب النداء محلاً إعرابياً (خبر "يا") وهي لا تؤول بمفرد؟ وقد أثر عن بعض النحويين قوله: " أصل الجملة أن لا يكون لها موضع من الإعراب، وإنما كان كذلك؛ لأنها إذا كان لها موضع من الإعراب تقدرت بالمفرد؛ لأنَّ المعرب إنما هو المفرد"^(٤٩).
نقضه:

تأويل الجملة ذات المحل بالمفرد قول لا يستند إلى حجة لغوية بالغة؛ ولا تؤيده الشواهد العربية، فخذ مثلاً في وجوب كسر همزة (إنَّ) بعد القول، وهو كسر صارف لتأويل جملتها بالمفرد خلافاً لـ(أنَّ)، بيد أنَّ النحويين متفقون على الجملة المقولة في محلِّ نصب مفعول به، وفي قبيل ذا لم يقرروا محلاً للجملة الاعتراضية على الرغم من صحة تأويلها بالمفرد في بعض السياقات، كقولنا: (الفراهيدي - رحمه الله - عالمٌ)، فإنَّه يصح تأويل الاعتراض بـ(مرحوم).
إنَّما تستحق الجملة الموقع الإعرابي إذا احتاج التركيب إليها، وتوقفت الدلالة عليها، ولا وجه لاشتراط تأويلها بالمفرد ما دام المتكلم قد أَرادها جملة^(٥٠).

المانع الخامس:

لا يصح الإخبار بالجملة الإنشائية، وأنتم تعدونها خبراً لـ(يا) وأخواتها في بعض الأمثلة.
نقضه:

١. تنطوي الجملة الإنشائية على مفهوم خبري تدلُّ عليه بالدلالة الالتزامية، فسؤال السائل: (من أبوك؟) يستلزم خبراً بأنَّه يجهل أبك فعلاً، وهكذا في سائر الإنشاءات، ولعله جاز الإخبار بالجملة الإنشائية من هذه الجهة.
٢. كثيراً ما ترد الجملة الإنشائية وهي مؤولة بخبرية، وكذلك العكس؛ فإنَّ " القالب اللفظي ليس فيصلاً بين الخبر والإنشاء، وإنما ما يحسه الإدراك من طبيعة المعنى وقصد المتكلم "^(٥١)، وعليه قد يصح تأويل: (يا زيدُ الزم العلماء) بـ(يا زيدُ لزومُ العلماء مطلوبٌ منك) فإنَّه لا يخل بالمعنى المراد، ويكون إخباراً بالإنشائية لفظاً لا معنى وهو جائز.
٣. أجاز جملة من النحاة وقوع الجملة الإنشائية خبراً للحروف الناسخة، منهم ابن عصفور (٥٦٦٩هـ) إذ يقول: " أمَّا الجملة غير المحتملة للصدق والكذب ففي وقوعها خبراً لهذه الحروف خلاف، والصحيح أنها تقع في موضع خبرها "^(٥٢)، ونحن نحمل (يا) وأخواتها على هذه الحروف فيشملها هذا الحكم.

ثالثاً: مقتضيات الأخذ بالرأي:

يشترط المناطقة والحكماء لتحقيق أمر ما وثبوته الواقعي ثنائية: (فقدان المانع ووجود المقتضي)، وأمل أي في الفقرة السابقة قد أزلت الموانع المتصورة لتطبيق رأينا بما أوردته من نقوض، وأذكر ههنا المقتضيات التي تؤيد الأخذ به، وهي:

١. الرأي يحفظ لنظرية العامل سلطتها النحوية؛ إذ لا يخرج عن مساقها وقواعدها، وقد عرفت في المبحث الأول ما لهذه النظرية من سبق وفضل على غيرها، وأنها الأنجع في إجرائية التحليل النحوي.

٢. السهولة والنأي عن التعقيد الإعرابي والمعنوي، إذ يمكن عدّه من الآراء التيسيرية على المتعلمين.
٣. هو أقلّ مؤنة في التقدير؛ لأنّه يستثمر جواب النداء (خبر "يا") المذكور غالبًا في بناء تركيب النداء، بخلاف الآراء التي وجدناها تقدرّ عاملاً للمنادى يفسد ظهور المعنى، ويربك الأسلوب.
٤. أكثر آراء النحاة التي استعرضناها تشي بوجود معنى فعلي في أدوات النداء؛ فبعضهم يعدها نائية عن الفعل ودالة عليه، وعند آخرين أسماء أفعال، وترقى بعضهم فعدها أفعالاً بنفسها، أمّا رأينا فإنّه يحلّ المسألة بما يُثبت الفعلية في (يا) وأخواتها، وذلك بوصفها حروفًا مشبهة بالأفعال.
٥. الرأي أدعى لمراعاة المقام وظروف الخطاب، إذ بيّنتي أحكامه على وفق ما تقتضيه وتفيده، ويأخذ بالنظر أثره في ذكر البنى التركيبية أو الاستغناء عن بعضها.

الخاتمة

- ختامًا نذكر أهم النتائج التي خلص إليها البحث:
١. ثمة عوامل متعددة تدعونا للالتزام بنظرية العامل تحددًا وتحليلًا، أهمها سبقها الزمني وشيوعها العرفي.
 ٢. المعارضون على الأخذ بالعامل لا يقدمون البدائل الناجعة له، إنّما هي مقترحات جزئية تقتفر إلى الاطراد في الأحكام والموضوعية في التطبيق.
 ٣. أبدى اللغويون قديما وحديثا آراء كثيرة في تركيب النداء أحصينا منها خمسة عشر، بيد أنّها على كثرتها لا تُقدّم تفسيرًا سليماً تامًا يمكن الركون إليه من دون تردد أو حرجة.
 ٤. يرى البحث أنّ أدوات النداء تعمل عمل الحروف المشبهة بالأفعال (تنصب الأول وترفع الثاني)، وأنّ الأول هو المنادى بعدها، والجملة التالية له في محل رفع خبر لها.
 ٥. يُبني المنادى المبني لتركبه مع حرف النداء مثلما تتركب اسم (لا) الناقية للجنس معها.
 ٦. يُحمل على إعراب تركيب النداء تراكييب الاستغاثة والتعجب بالنداء والندبة، مع فوارق يسيرة في خبرها.
 ٧. لا يجيد البحث بما يراه عن أسس نظرية العامل، ولا يجانب قواعد الإعراب، مع حرصه على سلامة المعنى، وصحة المقصد في دلالة النداء.

والحمد لله على ما أعان ووفق.

الهوامش

- (١) أمالي الزجاجي: ٢٣٩.
- (٢) معاني القرآن: ٤١٢/٢، وينظر: تنوير المقياس من تفسير ابن عباس: ٤٨٤.
- (٣) الخصائص: ٧٦/١.
- (٤) كتاب سيبويه: ٣١٥/٢.
- (٥) ينظر: نفسه، مثلًا: ٧٢/١، و١٦٤/١، و١٨٢/١.
- (٦) ينظر: الرد على النحاة: ٧٧-٧٨.
- (٧) ينظر: الخصائص: ١١٠/١.
- (٨) ينظر: في أصول اللغة والنحو: ١٣٨.
- (٩) ينظر: إحياء النحو: ١٩.
- (١٠) ينظر: نظرية العامل في النحو العربي عرضًا ونقدًا: ١٣-٢٤.
- (١١) ينظر: المنطق: ١٢.
- (١٢) الإيضاح في علل النحو: ٤٨.
- (١٣) أمالي الزجاجي: ٢٣٨.
- (١٤) شرح الرضي على الكافية: ٧٢/١.
- (١٥) ينظر: المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة: ١١-٢٨.
- (١٦) كتاب سيبويه: ٢٩١/١.
- (١٧) ينظر: نفسه: ١٨٢/٢-١٨٣.
- (١٨) المقتضب: ٢٠٢/٤.
- (١٩) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٧٥٣/٢-٧٥٤.
- (٢٠) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٤٦/١.
- (٢١) الخصائص: ٢٧٧/٢-٢٧٨.
- (٢٢) الأشباه والنظائر في النحو: ٣٢٢/١.
- (٢٣) شرح الرضي على الكافية: ٣٤٦/١-٣٤٧.
- (٢٤) المقتصد في شرح الإيضاح: ٩٥/١-٩٦.
- (٢٥) نفسه: ٩٦/١.
- (٢٦) همع الهوامع في جمع الجوامع: ٣/٣٤.
- (٢٧) نفسه: ٣/٣٣.
- (٢٨) شرح الرضي على الكافية: ٣٤٩/١.
- (٢٩) نفسه: ٣٥٠/١.
- (٣٠) الرد على النحاة: ٧٨، ١٣٠.
- (٣١) النداء في اللغة والقرآن: ٧٦.
- (٣٢) التطور النحوي للغة العربية: ١٣٠.
- (٣٣) إحياء النحو: ٦٣.

- (٣٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٨٩/١.
- (٣٥) أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: ٦٣.
- (٣٦) ينظر: ظاهرة الإعراب في العربية مدخل فيولوجي: ٧٩.
- (٣٧) ينظر: نفسه: ٩٣.
- (٣٨) نفسه: ٧٧.
- (٣٩) التركيب التحويلي: "الجملة بعد دخول قواعد التحويل عليها". تراكيب أسلوب النداء في العربية دراسة وصفية تحليلية في ضوء علم اللغة التوليدي: ٢١٣.
- (٤٠) البنية العميقة: "هي البنية الأولى التي تنتجها قواعد المكون التركيبي، وهي بنية مجردة ضمنية في ذهن المتكلم". تراكيب أسلوب النداء في العربية: ٢١٣.
- (٤١) القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي: ٢٧٦.
- (٤٢) الوظائف التداولية في اللغة العربية: ١٧٥.
- (٤٣) نفسه: ١٧٦.
- (٤٤) المترجل في شرح جمل الزجاجي: ٢٦-٢٧.
- (٤٥) أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: ٢١٨.
- (٤٦) كتاب سيبويه: ١٨٣/٢.
- (٤٧) ينظر: دلائل الإعجاز: ١٥٣.
- (٤٨) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: ٤٤٦/٨.
- (٤٩) الأشباه والنظائر: ٣٥/٣.
- (٥٠) ينظر: التأويل في إعراب الجمل (الجملة الشرطية مثالا): ٣١.
- (٥١) دلالات التراكيب دراسة بلاغية: ١٩٧.
- (٥٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٣٣/٥.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
١. أبو عاصي، حمدان. (٢٠٠٨). *تراكيب أسلوب النداء في العربية دراسة وصفية تحليلية في ضوء علم اللغة التوليدي*. مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية). المجلد: (١٦). العدد: (١). ٢١١-٢٤٢.
٢. أبو موسى، محمد. (١٩٧٩). *دلالات التراكيب دراسة بلاغية*. مكتبة وهبة، القاهرة.
٣. ابن جني، أبو الفتح عثمان. (١٩٥٧)، *الخصائص*. تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.
٤. ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد. (١٩٧٢). *المترجل في شرح جمل الزجاجي*. تحقيق: علي حيدر. دمشق.

٥. ابن عباس، عبد الله. (١٩٩٢). *تنوير المقباس من تفسير ابن عباس*. دار الكتب العلمية، بيروت.
٦. الإسترابادي. رضي الدين محمد بن الحسن. (١٩٩٦). *شرح الرضي على الكافية*. تصحيح: يوسف حسن عمر. ط٢. منشورات جامعة قانيونس. بنغازي.
٧. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف. (٢٠٠٠). *التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*. تحقيق: حسن هنداوي. دار القلم، دمشق.
٨. الأنصاري، وليد. (٢٠١٤). *نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقداً*. ط٢. دار الكتاب الثقافي. أريد.
٩. الأوسي، قيس إسماعيل. (١٩٨٨). *أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين*. بيت الحكمة. بغداد.
١٠. برجشتراسر. (١٩٩٤). *التطور النحوي للغة العربية*. تصحيح: رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي. القاهرة.
١١. البهنساوي، حسام. *القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي*. مكتبة الثقافة الدينية. مصر.
١٢. ترزوي، فؤاد حنا. *في أصول اللغة والنحو*. دار الكتب العلمية. بيروت.
١٣. الجرجاني، عبد القاهر. (١٩٨٧). *دلائل الاعجاز*. تحقيق: محمد الداية، فائز الداية. ط٢. مكتبة سعد الدين، دمشق.
١٤. الجرجاني، عبد القاهر. (١٩٨٢). *المقتصد في شرح الإيضاح*. تحقيق: كاظم بحر المرجان. دار الرشيد. العراق.
١٥. درويش، محمد محيي الدين. (١٩٩٩). *إعراب القرآن الكريم وبيانه*. ط٧. اليمامة للطباعة ودار ابن كثير، دمشق.
١٦. الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. (١٩٨٧). *أمالى الزجاجي*. تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢. دار الجيل، بيروت.
١٧. الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. (١٩٧٩). *الإيضاح في علل النحو*. تحقيق: مازن المبارك. ط٣. دار النفائس، بيروت.
١٨. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (١٩٨٥). *الأشباه والنظائر في النحو*. تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٩. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (١٩٩٢). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عبد السلام محمد هارون. مؤسسة الرسالة. بيروت.
٢٠. سيبويه، عمرو بن عثمان. (١٩٨٨). *كتاب سيبويه*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط٣. مكتبة الخانجي. القاهرة.
٢١. فارس، أحمد محمد. (١٩٨٩). *النداء في اللغة والقرآن*. دار الفكر اللبناني. بيروت.

٢٢. الفراء، يحيى بن زياد. (١٩٨٣). *معاني القرآن*. تحقيق: محمد علي النجار، أحمد نجاتي. ط٣. عالم الكتب، بيروت.
٢٣. القرطبي، ابن مضاء. (١٩٨٢). *الرد على النحاة*. تحقيق: شوقي ضيف. ط٢. دار المعارف. القاهرة.
٢٤. المتوكل، أحمد. (١٩٨٥). *الوظائف التداولية في اللغة العربية*. دار الثقافة. الدار البيضاء.
٢٥. مجدوب، عز الدين. (١٩٩٨). *المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة*. دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع. صفاقس.
٢٦. مصطفى، إبراهيم. (١٩٥١). *إحياء النحو*. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة.
٢٧. مصطفى، عمر. (٢٠٠٩). *التأويل في إعراب الجمل - الجملة الشرطية مثالا* -. مجلة جامعة دمشق. المجلد: (٢٥). العدد: (١) + (٢). ٥٤-٢٥.
٢٨. المطليبي، غالب. (٢٠٠٩). *ظاهرة الإعراب في العربية مدخل فيولوجي*. دار كنوز المعرفة العلمية. عمان.

CONFLICT OF INTERESTS

-The Holy Quran.

- Abu Assi, Hamdan. (2008). *Structures of the vocative style in Arabic: a descriptive and analytical study in the light of generative linguistics*. Journal of the Islamic University (Human Studies Series). Volume: (16). Number: (1). 211-242.
- Abu Musa, Muhammad. (1979). *Semantics of structures, a rhetorical study*. Wahba Library, Cairo.
- Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman. (1957), *Characteristics*. Investigation: Muhammad Ali Al-Najjar, Egyptian Book House.
- Ibn al-Khashab, Abdullah bin Ahmad. (1972). *The impromptu in explaining the glass sentences*. Investigation: Ali Haider. Damascus.

- Ibn Abbas, Abdullah. (1992). *Tanweer Al-Miqbas from the interpretation of Ibn Abbas*. Library science, Beirut.
- Al-Istrabadhi, Radi Al-Din Muhammad Bin Al-Hassan. (1996). *Explanation of satisfaction on sufficient*. Correction: Youssef Hassan Omar. i2. Kanyonsen University Publications. Benghazi.
- Al-Andalusi, Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf. (2000). *Appendix and complement in explaining the book of facilitation*. Investigation: Hassan Hindawi. Dar Al-Qalam, Damascus.
- Al-Ansari, Walid. (2014). *The theory of the factor in Arabic grammar*, presentation and criticism. i2. Cultural Book House. irbid.
- Al-Awsi, Qais Ismail. (1988). *Methods of request when grammarians and rhetoricians*. House of Wisdom. Baghdad.
- Bergstrasser. (1994). *The grammatical development of the Arabic language*. Correction: Ramadan Abdel Tawab. Al-Khanji Library. Cairo.
- El Bahnasawy, Hossam. *Transformational Rules in the Diwan of Hatim Al-Ta'i*. Library of Religious Culture. Egypt.
- Tarazi, Fouad Hanna. *In the origins of language and grammar*. Scientific books house. Beirut.
- Al-Jurjani, Abdel-Qaher. (1987). *Evidence of miracles*. Investigation: Muhammad Al-Dayah, Fayez Al-Dayah. i2. Saad Eddin Library, Damascus.

- Al-Jurjani, Abdel-Qaher. (1982). *The economist in explaining the clarification*. Investigation: Kazem Bahr Al-Murjan. Dar Al-Rashid. Iraq.
- Darwish, Muhammad Muhyiddin. (1999). *The syntax of the Holy Qur'an and its statement*. 7th edition. Al-Yamamah for printing and Dar Ibn Katheer, Damascus.
- Al-Zajaji, Abd al-Rahman bin Ishaq. (1987). *Alzujajiis dictations*. Investigation: Abd al-Salam Haroun, 2nd edition. Dar Al-Jeel, Beirut.
- Al-Zajaji, Abd al-Rahman bin Ishaq. (1979). *Clarification as to the ills*. Investigation: Mazen Al-Mubarak. i3. Dar Al-Nafees, Beirut.
- Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman. (1985). *Similarities and isotopes in syntax*. Investigation: Abdel-Al Salem Makram, Al-Resala Foundation, Beirut.
- Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman. (1992). *Hea al-Hawaa' in explaining the collection of mosques*. Investigation: Abd al-Aal Salem Makram, Abd al-Salam Muhammad Haroun. Message Foundation. Beirut.
- Sibawayh, Amr bin Othman. (1988). *Sibawayh book*. Investigation: Abd al-Salam Muhammad Haroun. i3. Al-Khanji Library. Cairo.
- Fares, Ahmed Mohamed. (1989). *The vocative in language and the Qur'an*. Lebanese Thought House. Beirut.
- Al-Farra, Yahya bin Ziyad. (1983). *Meanings of the Qur'an*. Investigation: Muhammad Ali Al-Najjar, Ahmed Najati. i3. World of Books, Beirut.

- Al-Qurtubi, Ibn Mudha'. (1982). *Reply to grammarians*. Investigation: Shawqi Dhaif. i2. Knowledge House. Cairo.
- Al-Mutawakel, Ahmed. (1985). *Deliberative functions in the Arabic language*. House of Culture. White House.
- Majdoub, Ezz El-Din. (1998). *Arabic grammatical mode a new linguistic reading*. Dar Muhammad Ali al-Hami for publication and distribution. Sfax.
- Mustafa, Ibrahim. (1951). *grammar revival*. Press authoring, translation, and publishing committee. Cairo.
- Mustafa, Omar. (2009). *Interpretation in the expression of sentences - the conditional sentence as an example -*. Damascus University Journal. Volume: (25). Number: (1) + (2). 25-54.
- Al-Mattalibi, Ghalib. (2009). *The phenomenon of parsing in Arabic is a physiological entrance*. House of scientific knowledge treasures. Oman.